مجلة بادر
المُحكّمة لعلم النفس الإسلامي

القيم الأسرية في منهاج التربية الإسلامية بالثانوي التأهيلي

بين خيار تعدد المرجعيات ومطلب حفظ الخصوصيات

د. محمد الفيلة[1]

Soubhimed1@gmail.com

ملخص

يهدف هذا البحث الإجابة عن قضية جوهرية هي مدى تمكن المنهاج الدراسي لمادة التربية الإسلامية من حل مشكلة تضارب المرجعيات القيمية انطلاقا من قناعة مفادها أن منهاج المادة هو المؤهل بالأصالة لبيان مثل هذه التناقضات والحرص على تقديم مادة قيمية تؤهل المتعلم ليكون مواطنا سويا معتزا بانتمائه لبلده مقدما صورة حسنة للمسلم المتمسك بدينه المنفتح على ثقافة غيره من غير استيلاب، متخذا من الأسرة معينا في ذلك وهو ما كان يفرض على المنهاج أن يولي القيم الأسرية أهمية كبيرة وجب أن تظهر في الوثائق المؤطرة للمنهاج وفي الكتاب المدرسي إن على مستوى المضامين أو على مستوى الأهداف.

وخلص البحث إلى ضمور القيم الأسرية في المنهاج الدراسي لمادة التربية الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى وثيقة المنهاج أو وثيقة الإطار المرجعي أو الكتاب المدرسي، إذا على الرغم من تخصيص دروس مدخل كامل لفقه الأسرة إلا أن ذلك لم ينفع في بلورة تصور واضح للقيم الأسرية التي ينبغي للمتعلم أن يتمثلها وأن يستدمجها في سلوكه.

الكلمات المفاتيح:

القيم الأسرية-المنهاج-التربية الإسلامية- تعددالمرجعيات- حفظ الخصوصيات

---

[1] دكتوراه في علوم القرآن، تخصص المصطلح القرآني- مفتش ممتاز لمادة التربية الإسلامية. وزارة التربية الوطنية-المغرب، وأستاذ زائر بالكلية متعددة التخصصات بتارودانت-جامعة ابن زهر.

Family Values in the Islamic Education Curriculum for Secondary Schools: Between the Plurality of Frameworks and the Preservation of Identity

Dr. MOHAMED ELFILA[2]

Summary

This research aims to address a fundamental issue: the extent to which the Islamic Education curriculum can resolve the problem of conflicting value frameworks. This stems from the conviction that the subject's curriculum is inherently qualified to clarify such contradictions and is committed to providing value-based content that prepares learners to become well-adjusted citizens, proud of their national identity while presenting a positive image of a Muslim who adheres to their faith yet remains open to other cultures without losing their own identity. The curriculum takes the family as a foundation in this endeavor, necessitating a strong emphasis on family values. These values should be evident in the curriculum framework documents and the textbook, both in terms of content and objectives.

The research concluded that family values are underrepresented in the Islamic Education curriculum, whether in the curriculum document, the reference framework, or the textbook. Despite dedicating an entire module to "Fiqh of the Family," this did not contribute to formulating a clear vision of the family values that learners should internalize and reflect in their behavior.

Keywords

Family Values- Curriculum- Islamic Education- - Plurality of Frameworks- the Preservation of Identity

[2]"Holder of a Ph.D. in Quranic Sciences, specializing in Quranic Terminology – Senior Inspector of Islamic Education. Ministry of National Education – Morocco and Visiting Professor at the College of Multidisciplinary Studies in Taroudant – Ibn Zohr University.

المقدمة

سياق البحث:

أولت الوثائق المؤطرة للنموذج التربوي في المغرب عناية خاصة للتربية على القيم، بدءا بالميثاق الوطني وانتهاء بخارطة الطريق. مستندة في ذلك على دستور المملكة، ومستحضرة عمق المملكة التاريخي، وتنوع نسيجها المجتمعي، وحساسية موقعها الجيوسياسي، وغير ذلك.

ولئن كان ذلك يعكس وعيا بما تكتسيه التربية على القيم من أهمية قصوى في الحفاظ - ليس فقط- على الإرث المجتمعي، وما يتميز به من خصوصيات، وإنما أيضا لتكريس وحدة المجتمع وصونها من الاختراق، أو الانحلال، خاصة في ظل ما يعرفه العالم من انفتاح زالت معه كل الحواجز وأصبحت فيه التنشئة عصية على الرقابة، فإن ذلك يطرح إشكالات عويصة أمام المناهج الدراسية بالمغرب، خاصة فيما يتعلق بضرورة ضمان قدر من الانسجام والنسقية بين القيم المراد ترسيخها.

فلئن كان التأكيد على أهمية القيم التربوية ضمن الوثائق الناظمة للمناهج أمرا في غاية الأهمية، ومكسبا كبيرا يعتز به، فإن الأكثر أهمية هو مدى وضوح تلك القيم على مستوى المفاهيم، ومدى انسجامها مع روح المجتمع، وإرثه الحضاري وخصوصياته الثقافية.

ولعل الناظر في الوثائق المؤطرة للنموذج التربوي المغربي، من شأنه أن يستوقفه ذلك التعدد في المرجعيات المؤطرة للقيم التربوية، مما يطرح إشكالات متعددة، لعل أبرزها إمكانية التوفيق بين تعدد المرجعيات، في استحضار تام للخصوصيات المجتمعية.

ولعل من أعقد المجالات التي قد يشكل تعدد المرجعيات إشكالا كبيرا على مستوى تحديد مفاهيم القيم المؤطرة هو ما تعلق بالأسرة. نظرا لما يكتسيه موقع مؤسسة الأسرة ضمن البناء المجتمعي، باعتبارها لبنته الأساسية من جهة، وباعتبارها مؤسسة تربوية تكمل دور المدرسة وتغنيه، من جهة ثانية، وكذا بالنظر إلى ما يعرفه مفهوم الأسرة، وبناؤها وقيمها من تجاذبات فكرية وثقافية يفرضهما اختلاف المرجعيات من جهة ثالثة.

- **إشكالية البحث:**

لئن كانت المواد الدراسية كلها بلا استثناء، معنية بالتربية على القيم، تنزيلا للرؤية التربوية وفق

النموذج المغربي فإن بعضها يمكن اعتباره في الطليعة، انطلاقا من كونها مواد حاملة للقيم وأقصد بذلك قطب الإنسانيات، وخاصة مادة التربية الإسلامية.

وبناء على ما تقدم في السياق آنفا، فإنه يحق لنا أن نطرح الأسئلة التالية:

- **ما مفهوم القيم عامة والقيم الأسرية خاصة؟**
- **ما الأهمية التي أولتها الوثائق الرسمية للقيم الأسرية في المغرب؟**
- **ما المرجعيات المؤطرة للقيم عامة والقيم الأسرية خاصة في منهاج مادة التربية الإسلامية بسلك الثانوي التأهيلي؟**
- **إلى أي حد وفق المنهاج الدراسي لمادة التربية الإسلامية بالثانوي التأهيلي، في استحضار مطلب التوفيق بين المرجعيات المتعددة للقيم؟**

➢ **خطة البحث:**

للإجابة عن الأسئلة الواردة في المشكلة أعلاه نقترح أن يكون البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة

المقدمة: وسأخصصها لما جرت العادة أن تخصص له المقدمات من بيان سياق البحث ومشكلته وبيان خطته وهي ما نحن بصدده

- **التمهيد: وسنعرض فيه لمحاولة تحديد مفهوم القيم عامة ومفهوم القيم الأسرية خاصة.**
- **المبحث الأول: مكانة القيم الأسرية في الخطاب الرسمي بالمغرب**
- **المبحث الثاني: منهاج التربية الإسلامية وتعدد المرجعيات القيمية**
- **المبحث الثالث: القيم الأسرية في منهاج مادة التربية الإسلامية بالثانوي التأهيلي (السنة الأولى نموذجا).**
- **الخاتمة: في أبرز النتائج والتوصيات**

ولله من وراء القصد وهو يهدي السبيل. وصلى لله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

د. محمد الفيلة

تمهيد: مفهوم القيم عامة والقيم الأسرية خاصة

1) مفهوم القيم

أ- القيم في اللغة.

القيم جمع قيمة، من الجذر الثلاثي (ق - و- م) ومداره في اللغة على معنى واحد[3] هو الانتصاب في اعتدال وثبات وعزم، وأحسب أن جميع المعاني التي حملتها تصاريف الجذر عائدة إلى هذا المعنى من ذلك قولهم قَامَ الشيءُ واسْتَقَامَ: اعْتدَل وَاسْتَوَى والاسْتِقامة اعْتِدَالُ الشَّيْءِ واسْتِواؤه والقَوامُ: العَدْل الذي لا يميل واسْتَقَامَ الشِّعر اتَّزَنَ. وقَوَّمَ دَرْأَه: أَزال عِوَجَه وَرَجُلٌ قَوِيمٌ وقَوَّامٌ: حَسَنُ الْقَامَةِ والقَوَامُ: حُسْنُ الطُّول وقِوَامُ الأَمر، بِالْكَسْرِ: نِظامُه وعِماده.

والقوم في الأصل جماعة الناس عامة (كأنها اسم جمع قائم)، وهم مظاهِرون (مُقَوُّون) لمن هو منهم[4]

وقَوَّمَ السِّلْعة واسْتَقَامَها: قَدَّرها فكأنه نظر إليها من جهة درجة اعتدالها وثبات حسنها.

والقِيمَةُ: وَاحِدَةُ القِيَم، وأَصله الْوَاوُ لأَنه يَقُومُ مَقَامَ الشَّيْءِ.

والقِيمة: ثَمَنُ الشَّيْءِ بالتَّقْوِيم. تَقُولُ: تَقَاوَمُوه فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَإِذَا انْقادَ الشَّيْءُ وَاسْتَمَرَّتْ طَرِيقَتُهُ فَقَدِ اسْتَقَامَ لوجه. وَيُقَالُ: كَمْ قَامَتْ ناقتُك أَيْ كَمْ بَلَغَتْ. وَقَدْ قَامَتِ الأَمةُ مِائَةَ دِينَارٍ أَيْ بَلَغَ قِيمَتُهَا مِائَةَ دِينَارٍ، وَكَمْ قَامَتْ أَمَتُك أَيْ بَلَغَتْ[5].

وعلى ذلك فالقيمة لم تخرج عن المعنى المحوري لجذر (ق و م) من جهة دلالتها على مقدار ما يبلغه الشيء من الاعتدال والحسن، فيثمن بحسبه، ويرغب فيه بمقدار ما حازه من الاعتدال والثبات في الصفات المرغوبة في جنسه.

ولم يرد في معاجم اللغة العربية القديمة (بحسب مقدار الاطلاع) ما يدل على أن لفظ القيمة قد استعمل في المعنى الذي شاع في العهود المتأخرة مرادفا لمعنى الأخلاق، أو المبادئ، أو المعايير، أو المثل أو ما يقرب من هذه المعاني، كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن القيم في الاصطلاح.

---

[3] ذهب ابن فارس في المقاييس إلى أن جذر قوم في العربية أصلان صحيحان، يدل أحدهما على جماعة ناس، وربما استعير في غيرهم. والآخر على انتصاب أو عزم، والتحقيق أن لفظ (قَوْم) عائد إلى نفس المعنى الثاني كما بينه صاحب المعجم الاشتقاقي المؤصل

[4] المعجم الاشتقاقي المؤصل مادة (ق و م) (4/ 1839)

[5] لسان العرب مادة (ق و م)

أما في الاستعمال الحديث **فالقيمة** مستعملة في مجال العلوم الإنسانية تعريبا للفظة اللاتينية (valere) و(valeur) بالفرنسية أو (value) بالإنكليزية وترجع كلمة (valere) إلى الفعل اللاتيني (Valéo) ويعني أنا قوي وأنا في صحة جيدة كما تدل على الشجاعة و البسالة vaillance والصلابة و القوة.[6]، وهي معان لا تبعد عن المعنى العربي، الذي بيناه، إذ مدارها جميعا على القوة والمتانة، الذي لا يبعد عن القيام الدال على الانتصاب والثبات والعزم.

وليس صحيحا ما ادعاه أحد الباحثين من أن القيمة مصطلح حديث ظهر في اللغة العربية في أواخر القرن التاسع عشر ثم شاع استعماله في القرن العشرين استخدم في تلك اللغات في البداية للدلالة على المقابل المادي المقدر ثمنا للشيء[7] فقد مر معنا في النص المنقول عن لسان العرب لابن منظور أنا القيمة ثمن الشيء بالتقويم.

ب- القيم في الاصطلاح

ليس من غرضنا في هذا المقام تتبع مختلف التعريفات التي حاولت ضبط مفهوم القيم، لأن ذلك متعذر من جهات: أولها كثرة تلك التعريفات وتعددها، وثانيها أن مفهوم القيمة من المفاهيم التي يشوبها نوع من الغموض والخلط جر إليه عدم تحرير المعنى اللغوي ووجه الصلة بينه وبين المعنى الاصطلاحي، وثالثها أن القيمة مصطلح مشترك بين حقول معرفية متعددة.

والذي ينبغي أن تتجه إليه الهمة في هذا المقام هو اختيار تعريف إجرائي مستند إلى مجموعة من الخصائص التي ينبغي بيانها أولا، مع وضع أصل الدلالة اللغوية نصب العين، ذلك أن الاصطلاح بما هو عبور من معنى لغوي عام إلى معنى مخصوص، لا بد أن يترك صلة وصل مع المعنى اللغوي.

والذي يمكن أن نستخلصه من المعنى اللغوي ما يلي:

- **القيم معايير مشتركة للحكم:**

إذ قيمة الشيء من جهة كونها بيانا لمقدار ما حاز من الثبات والاعتدال في الوصف المطلوب، لا بد أن تكون صادرة عن إطار مرجعي مشترك، يتفق عليه الناس، يشكل سندا للقبول والرفض، وسندا للمفاضلة بين الموجودات، وعلى أساس ذلك تكون سلع أكثر طلبا من سلع أخرى، ويكون أناس أكثر قبولا

---

[6] JOHN. Laird, The idea of value, 1929

[7] ذكر ذلك الباحث عبد الله عبد الرحمن صالح في بحث له بعنوان منظومة القيم محرك السلوك الإنساني ضمن الكتاب التوثيقي لندوة الإدارة بالقيم المنعقد بمعهد الإدارة العامة بتاريخ 28-29 دجنبر سنة 2003. صفحة 85

من أناس آخرين، وهكذا. فآلت القيمة إلى أنها معيار مشـــترك بين الناس عنه يصـــدرون في الحكم عن الأشياء والتصرفات.

- **القيم تفضيلات اجتماعية**

فمن جهة كونها حكما بالقبول أو الرفض أو بمقدارهما، فهي تفضيلات اجتماعية، قد يكون بعضها مستندا إلى حقائق في ذوات الأشياء وقد يكون بعضها اعتبارات دينية أو اعتبارات عرفية أسهمت في بلورتها أذواق واختيارات اجتماعية.

- **القيم مبادئ توجه الرؤية.**

سواء أكانت رؤية فردية أم رؤية جماعية، وسواء أكانت تلك الرؤية جزئية أم كلية، فإن القيم بما هي مبادئ جمعية، على ضوئها ينظر صاحبها إلى ما يعترضه، وعلى أساسها يختار، ومن منطلقها يبرر اختياره.

- **القيم أوصاف حسنة:**

وذلك بين من خلال ما استعمل فيه جذر قوم في العربية، وكذا كلمة (valere) في اللاتينية فإنها كلها تدل على أوصاف حسنة مقبولة اجتماعيا مرغوب في تحصيلها، تتفاضل الأشياء والأشخاص بمقدار ما تحصله منها، وعلى هذا الأساس فإنه لا مجال للحديث عن القيم الحسنة، في مقابل القيم السيئة، إذ القيم بمقتضى أصل الدلالة لا تكون إلا حسنة. وأحسب أن الذي جر إلى هذا التفريق المتعسف بين القيم الحسنة والقيم القبيحة هو الخلط بين مدلول القيم ومدلول الأخلاق.

ثم إن تلك التفضيلات وتلك المعايير والمبادئ التي تضمن توحيد الرؤية تستند في جوهرها إلى ثوابت المجتمع والإرث الديني والثقافي والحضـــاري المشـــترك، بالقدر الذي ينبغي أن يجعلها محط إجماع كل من ينتمي لذلك المجتمع.

وهذا يعني أن الانتماء لمجتمع معين يقتضي بالضرورة المصادقة على تلك القيم، وتبنيها على الأقل في أطرها العامة.

وبناء على ذلك يصـوغ لنا أن نقترح تعريفا للقيم يراعي تلك الخصـائص ويسـتبطن الدلالة اللغوية العامة،

القيم تفضـــيلات جماعية ومعايير موحدة ومبادئ ناظمة لوحدة المجتمع منبثقة من إرثه الديني

والثقافي والحضاري وعنها تصدر القرارات والأحكام العملية واستنادا إليها يتم الحكم على الأشياء، والممارسات الفردية والجماعية قبولا أو رفضا.

2) مفهوم القيم الأسرية

يحيل مصطلح القيم الأسرية على مفهومين يتبادران إلى الذهن عند إطلاقه:

أولهما محيل على القيم التي تروجها الأسرة وتسعى لغرسها في أفرادها سعيا من الآباء لنقل موروث الأسرة والمجتمع. إلى أبنائهم وبذات المعنى استعمله تقرير الخمسينية **"50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب و آفاق سنة 2025"** الذي أكد أن عددا كبيرا من المغاربة ظلوا متمسكين **بالقيم الأسرية** رغم ظاهرة الحركية السوسيو جغرافية وتراجع التضامن التقليدي.

وفي معرض بيان التحديات التي تساءل قدرات المنظومة التربوية المتعلقة بالتربية على القيم خاصة من جهة الإشارة إلى محدودية الفعالية الاجتماعية للمدرسة فيما يخص التربية المدنية وترسيخ قيم المواطنة وتعزيز التفكير النقدي المنفتح أشار **الملخص التركيبي للبحث الوطني حول القيم** المعتمد في إطار أعمال تقرير الخمسينية إلى أن **القيم الأسرية هي الغالبة.**

ثانيهما يحيل على القيم التي تتصل بكيان الأسرة من جهة اعتبارها وحدة اجتماعية مهمة ينبغي حمايتها وصونها، حفاظا على لحمة المجتمع، وحماية له من الاختراق، وفقدان الخصوصيات،

وبهذا المعنى يستعمل المصطلح في المنهاج التربوي؛ ولذلك فإنه المعنى الذي سنعتمده في هذا البحث فيمكن إذن أن نصوغ تعريفا لمصطلح القيم الأسرية الذي نؤسس عليه الكلام في مباحث هذه الورقة كما يلي:

القيم الأسرية هي تلك القيم التي على ضوئها تؤسس الأسرة في المجتمع، وبواسطتها تضمن لحمتها، وتأهلها لأداء أدوارها المنوطة بها.

المبحث الأول: مكانة القيم الأسرية في الخطاب الرسمي

ورد في الفصل الثاني والثلاثين (32) من الدستور ما يلي:

الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع. ومن أجل ضمان وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها فمن الواجب على الدولة ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة بمقتضى القانون. كما تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي، والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيته العائلية. والتعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة. ويحدث مجلس استشاري للأسرة والطفولة.

وهو نص على وجازته إلا أنه أكد على أمور في غاية الأهمية

أولها أن الأسرة المعترف بها هي الأسرة المؤسسة على الزواج الشرعي، أي وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للمغاربة المسلمين، ووفق الشريعة اليهودية بالنسبة لليهود المغاربة.

ثانيها: الإشارة إلى الإطار القيمي العام الذي ينبغي أن تؤسس ضمنه الأسرة بما يحقق وحدتها واستقرارها، ويضمن المحافظة عليها، ولا يكون ذلك ممكنا إلا عن طريق السعي لتأسيسها على مقتضى **العدل والمساواة في الحقوق، والتشارك في المسؤولية، وضمان حسن العشرة، والمودة والرحمة بين جميع الأطراف**.

وقد وجدت تلك المكانة صداها الكبير في اهتمام جلالة الملك ولذلك سعى منذ توليه العرش إلى إبراز مكانة الأسر وقيمها المؤطرة عبر خطبه من جهة وعبر حرصه الكبير على مراجعة مدونة الأسرة المغربية سعيا لتأهيلها لتكريس مكانة الأسرة في المجتمع، مؤكدا أن ذلك لا يتم إلا من خلال تأسيس الأسرة على أسس قيمية متينة، تستند إلى ثوابت الأمة، وتمتح من مقاصد الشرع الإسلامي الحنيف ويمكن في هذا الصد د أن نشير إلى النماذج التالية

- اعتبرت الرسالة الملكية الموجهة للجنة المكلفة بمراجعة المدونة سنة 2003 الأسرة هي اللبنة الأساس في ضمان لحمة المجتمع وتماسكه، معتبرة الأسرة المغربية القائمة على المسؤولية المشتركة والمودة والمساواة والعدل والمعاشرة بالمعروف والتنشئة السليمة للأطفال لبنة جوهرية في دمقرطة المجتمع باعتبار الأسرة نواته الأساسية

وقد تضمنت تلك الرسالة -كما هو واضح- أصول القيم الأسرية ومنها المسؤولية المشتركة، والمودة، والمساواة، والعدل، والمعاشرة بالمعروف، والتنشئة السليمة للأطفال، وهي قيم مستقاة من مقاصد الإسلام الساعي إلى تكريم الإنسان عامة والمرأة بصفة خاصة، وانطلاقا من مبدأ اعتبار الإسلام شريعة صالحة لكل زمان ومكان فإنه يعتبر أساس مدونة الأسرة، عبر إعمال الاجتهاد المنضبط لوحدة المذهب المالكي في انسجام مع روح الدين الإسلامي

وجاء في خطاب العرش بتاريخ 20 يوليوز 2022 التنصيص الواضح على مكانة الأسرة غي النسيج الاجتماعي إذ أكد جلالته أن المجتمع لن يتمكن من رفع التحديات الداخلية والخارجية، إلا بالجمع بين روح المبادرة ومقومات الصمود، لتوطيد الاستقرار الاجتماعي، والنهوض بوضعية المرأة والأسرة؛ وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني. وأن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية وهو ما يستوجب بحسب الخطاب المساواة بين المرأة والرجل، في الحقوق والواجبات، وتكريس مبدأ المناصفة كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه ليس من منطلق منح المرأة امتيازات مجانية؛ وإنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية.

وقد عملت الرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لرئيس الحكومة الحالي بتاريخ 26 شتنبر 2023 في موضوع مراجعة مدونة الأسرة على مزيد بيان ذلك موضحة أن المدونة الحالية قد حققت مكاسب كبيرة على مستوى النهوض بحقوق المرأة، وصون حقوق الأطفال، والحفاظ على كرامة الإنسان، ودعم دولة الحق والقانون، وبناء المجتمع الديمقراطي، وذلك في احترام تام لشريعتنا الإسلامية الغراء، ومراعاة للتطور الذي عرفه المجتمع المغربي غير أنها في حاجة لمزيد من المراجعة لتجاوز بعض العيوب والاختلالات التي أظهرها تطبيق مقتضياتها طيلة عقدين من الزمن، مبينا جلالته أن تلك المراجعة ينبغي أن تكون في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي، وأن يتم الاعتماد على فضائل الاعتدال، والاجتهاد المنفتح، والتشاور والحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية.

ونص الخطاب السامي لجلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 2023/10/13 بوضوح على مركزية القيم المغربية الأصيلة في تمكين المغرب من تجاوز المحن والأزمات، والتي تجعلنا دائما أكثر قوة وعزما، على مواصلة مسارنا، بكل ثقة وتفاؤل. مبينا أن تلك القيم الوطنية الجامعة، التي كرسها دستور المملكة، تشمل كل مكونات الهوية

المغربية الأصيلة، في انفتاح وانسجام مع القيم الكونية ومن أبرزها:

- أولا القيم الدينية والروحية: وفي مقدمتها قيم الإسلام السني المالكي، القائم على إمارة المؤمنين، الذي يدعو إلى الوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر، والتسامح والتعايش مع مختلف الديانات والحضارات. وهو ما يجعل المغرب نموذجا في العيش المشترك، بين المغاربة، المسلمين واليهود، وفي احترام الديانات والثقافات الأخرى.
- ثانيا: القيم الوطنية التي أسست للأمة المغربية، والقائمة على الملكية، التي تحظى بإجماع المغاربة، والتي وحدت بين مكونات الشعب المغربي، وعمادها التلاحم القوي والبيعة المتبادلة، بين العرش والشعب.
- ثالثا قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، بين الفئات والأجيال والجهات، التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.

داعيا إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ الوحدة الوطنية، والتماسك العائلي، وتحصين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا.

وموضحا أنه في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.

معتبرا الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، حسب الدستور، لذا نحرص على توفير أسباب تماسكها. فالمجتمع لن يكون صالحا، إلا بصلاحها توازنها. وإذا تفككت الأسرة يفقد المجتمع البوصلة.

المبحث الثاني: منهاج التربية الإسلامية وتعدد المرجعيات القيمية

نص منهاج مادة التربية الإسلامية على أن المرجعيات المؤطرة للقيم هي:

- **العقيدة الإسلامية.**
- **الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية؛**
- **المواطنة؛**
- **حقوق الإنسان ومبادئها الكونية**

ولم تشر وثيقة المنهاج إلى خلفيات تلك المرجعيات ولا إلى تفصيل بعض مقتضياتها واكتفت بالإحالة على مصدرها وأنها مستقاة من الميثاق الوطني للتربية والتكوين

وبالعودة إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين خاصة في قسمه الأول المتعلق بالمرتكزات الثابتة نجده قد حدد مصفوفة من المنطلقات التي تؤطر النظام التربوي المغرب نشير منها إلى ما يلي

- يهتدي نظام التربية والتكوين للمملكة المغربية بمبادئ العقيدة الإسلامية وقيمها الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح، الشغوف بطلب العلم والمعرفة، في أرحب آفاقهما، والمتوقد للاطلاع والإبداع، والمطبوع بروح المبادرة الإيجابية والإنتاج النافع.
- يلتحم النظام التربوي للمملكة المغربية بكيانها العريق القائم على ثوابت ومقدسات يجليها الإيمان بالله وحب الوطن والتمسك بالملكية الدستورية؛ عليها يربى المواطنون مشبعين بالرغبة في المشاركة الإيجابية في الشأن العام والخاص وهم واعون أتم الوعي بواجباتهم وحقوقهم، ... متشبعون بروح الحوار، وقبول الاختلاف، وتبني الممارسة الديمقراطية، في ظل دولة الحق والقانون.
- يتأصل النظام التربوي في التراث الحضاري والثقافي للبلاد، بتنوع روافده الجهوية المتفاعلة والمتكاملة؛ ويستهدف حفظ هذا التراث وتجديده، وضمان الإشعاع المتواصل به لما يحمله من قيم خلقية وثقافية.
- يندرج النظام التربوي في حيوية نهضة البلاد الشاملة، القائمة على التوفيق الإيجابي بين الوفاء للأصالة والتطلع الدائم للمعاصرة، وجعل المجتمع المغربي يتفاعل مع مقومات

هويته في انسجام وتكامل، وفي تفتح على معطيات الحضارة الإنسانية العصرية وما فيها من آليات وأنظمة تكرس حقوق الإنسان وتدعم كرامته.

وهي منطلقات تجسد ثوابت الدولة المغربية كما عبر عنها الدستور في ديباجته، إذ يشير الدستور بما هو أسمى وثيقة تشريعية في البلاد صراحة إلى الأسس التي تقوم عليها الدولة المغربية ومن أبرز ما يتصل بما نحن بصدده ما يلي:

- التأكيد على إسلامية الدولة وعلى أن الهوية الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية والغنية بروافدها الإفريقية الأندلسية والعبرية والمتوسطية تتميز بتبوإ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها وذلك في ظل التشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح الحوار التفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جامعة
- يؤكد الدستور على أن المملكة المغربية تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيق المنظمات الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها في حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا
- يؤكد الدستور على الالتزام الأمة المغربية بحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء.
- يشير دستور البلاد إلى جعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية والعمل على ملائمة هذه التشريعات ما تتطلبه تلك المصادقة.

تعدد مجالات القيم في الوثائق التفصيلية التالية للميثاق في الصدور، والمبينة لمجملاته مثل الكتاب الأبيض، 2001 الذي عدد مجالات القيم لتشمل قيم العقيدة الإسلامية، وقيم الهوية الضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، وقيم المواطنة، وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية[8]، وهذا يقتضي تعدد المرجعيات تبعا لتعدد مجالات القيم، كما يطرح إشكال التداخل بين تلك القيم ومرجعياتها، مما يزيد الأمر غموضا، ويعقده أكثر فيحول ذلك دون الاهتداء بمنارة واضحة تنير الطريق إلى غاية محددة..

[8] الكتاني محمد، منظومة القيم المرجعية في الإسلام، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 2004م ص 12.

ومن المعلوم أن المرجعية المعتمدة في التنظير في مجال حقوق الإنسان، وفي جميع السياقات، هي مرجعية غربية يراد لها أن تكون كونية، ومهيمنة على غيرها من المرجعيات، بدعوى كثير من مفكري الغرب أنها هي وحدها التي يجب أن تسود؛ لأن المرجعية الإسلامية على وجه التحديد، ليس في شريعتها ولا في تراثها الفكري ما يسهم بصورة إيجابية في ترسيخ حقوق الإنسان، وربما ذهب بعضهم إلى أن الإسلام يشكل عائقا في وجه قيام تلك الحقوق[9].

لئن كانت وثيقة المناهج قد اكتفت بعرض المرجعيات القيمية كما هي في الميثاق الوطني من غير تدقيق ولا تفصيل، فإنها قد حاولت بيان بعض الخصوصيات والتدقيق في بعض المقتضيات حين بيان مواصفات المتعلم فقد نصت على أن مادة التربية الإسلامية تسعى لجعل المتعلم

- **متشبعا بقيم الدين الإسلامي، ومعتزا بهويته الدينية والوطنية، محافظا على تراثه الحضاري، محصنا ضد كل أنواع الاستلاب الفكري؛**
- **منفتحا على قيم الحضارة المعاصرة في أبعادها الإنسانية؛**
- **ملما بقيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان المنسجمة مع خصوصيته الدينية والوطنية والحضارية؛**
- **متمسكا بالسلوك القويم المعتدل والمتسامح والمثل العليا المستمدة من روح الدين الإسلامي.**

فإن ما يمكن ملاحظته ها هنا أن وثيقة المنهاج قد حاولت الخروج من الضبابية التي جر إليها الجمع بين المرجعيات المتناقضة ظاهريا من خلال التنصيص على المحترزات التي يلزم رعيها ومن ذلك وجوب تحصين المتعلم ضد كل أنواع الاستلاب الفكري

كما قيدت قيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان بضرورة انسجامها مع الخصوصيات الدينية والوطنية والحضارية للمتعلم.

كما أكدت على أن روح الإسلام لا تمنع من الانفتاح على قيم الحضارات الأخرى وإن كانت لم تصرح بذلك بشكل واضح إلا أن ذلك يفهم من منطوق النقطتين الثانية والرابعة إذا الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها، فلا يمنعه شيء من الاستفادة مما عند الآخرين من الخير إن وافق

---

[9] المرجع نفسه

خصوصيته واحترم مبادئه وكانت ذاته محصنة ضد الاستلاب.

ويمكن أن نستشف من خلال مطالعة المواصفات المتعلقة بالكفايات والمضامين بعضا من أوجه السعي إلى محاولة إضافة بعض المحترزات كذلك ويمكن رصدها فيما يلي

نصت على أن الكفايات المقصودة بالمنهاج تروم جعل المتعلم قادرا معرفة ذاته المتشبعة بالقيم الإسلامية السمحة والقيم الحضارية، وقيم المواطنة، وحقوق الإنسان، وبلورة ذلك في علاقته مع الآخرين.

كما نصت على أن تلك الكفايات تروم جعل المتعلم ملما بمكونات الثقافة العربية الإسلامية والانفتاح على مختلف الثقافات؛

ومما يستفاد من ذلك أن القيم الإسلامية ينبغي أن تكون مهيمنة على غيرها من القيم ومؤطرة لها لا أن تكون قيم الإسلام وقيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا في نفس المستوى من القوة والدرجة.

كما نستخلص من ذلك أن الانفتاح على الآخر لا يكون إلا بعد التمكن من ثقافة الذات متمثلة في الثقافة العربية والإسلامية لأن من شأن أي انفتاح قبل ذلك أن يؤدي إلى الاستلاب.

وبناء على ما تم بيانه آنفا فإنه يلاحظ أن النسق القيمي في مستوياته العامة يفرض بعض الارتباك على النسق القيمي في المناهج التعليمية يلجئها إلى محاولة الالتفاف على بعض مقتضياته من أجل إقحام بعض المحترزات التي تقي من السقوط في ما يمكن أن يكون جمعا بين المتناقضات.

إن تنصيص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على نسق قيمي يجمع في صعيد واحد بين قيم الإسلام وقيم الهوية الوطنية من جهة وبين قيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا من جهة ثانيه من غير تحفظ ولا احتراز يجعل من الصعب بلورة رؤية نسقية للقيم الناظمة للمنهاج التربوي واضحة المعالم وموحدة تحمي من تعدد التأويلات وكثرة الاحتمالات.

كما أن من شأن ذلك أن يفتح الباب أمام بعض القوى الفاعلة في المجتمع التي لا تدين بأي ولاء لقيم البلد ولا لإرثه الحضاري وعمقه الإسلام، بل إن الواقع يشهد أن ذلك يقدم فرصة لمثل تلك القوى للاستئساد ومحاولة تنصيب نفسها هي الأصل وغيرها هو النشاز.

وأحسب أن سلوك واضعي منهاج المادة مسلك المداراة في عرض منظومة القيم التي تؤثر المنهاج مندرج في محاولة الالتفاف على ما تثيره تلك القوى من التشغيب على المادة ومنهاجها

المبحث الثالث: القيم الأسرية في منهاج مادة التربية الإسلامية بالثانوي التأهيلي

(السنة الأولى نموذجا).

غاية هذا المبحث بيان مدى حضور القيم الأسرية في منهاج مادة التربية الإسلامية الثانوي التأهيلي، وقد اخترت أن يكون اشتغالي منصبا على منهاج المادة الخاص بالسنة الأولى بكالوريا نموذجا، كما يهدف أيضا إلى محاولة حصر تلك القيم وبيان مدى صلتها بالمرجعيات المؤطرة للقيم في مادة التربية الإسلامية عامة، وبناء على ذلك آثرت أن يكون هذا المبحث في مطلبين يتولى الأول بيان مدى حضور القيم الأسرية على مستوى وثيقة المنهاج والثاني مهمته بيان مدى حضور القيم الأسرية في الكتاب المدرسي باعتباره سيناريو مقترح لتنزيل المنهاج، ينبغي أن يعكس روحه، وأن يبين مجملاته ويفصل عموماته ويقيد مطلقاته.

1) وثيقة المنهاج

خصص منهاج مادة التربية الإسلامية الخاص بالسنة الأولى بكالوريا مدخل الاستجابة لما عنونه بفقه الأسرة، وقد ضمنه أربعة دروس هي على التوالي:

- **الزواج الأحكام والمقاصد**
- **الطلاق الأحكام والمقاصد**
- **رعاية الأطفال في الإسلام**
- **الأسرة نواة المجتمع.**

ويلحق بتلك الدروس درس آخر ورد في مدخل الاقتداء عنوانه **الرسول صلى الله عليه وسلم في بيته**

أ- على مستوى الأهداف

أكدت وثيقة الإطار المرجعي للامتحان الموحد الجهوي للسنة الأولى من سلك البكالوريا والتي صدر بشأنها المذكرة 16/101 بتاريخ 21 نونبر 2016 ضمن الأهداف العامة للمادة على القيم المقصودة من المنهاج بصفة عامة كما نصت ضمن الفقرة التي خصصتها للكفايات المنتظرة عند نهاية السنة الأولى من سلك البكالوريا على الأهداف المنتظرة من دروس كل مدخل.

وحددت أهداف مدخل الاستجابة في ثلاثة هي:

- **معرفة المتعلم لأحكام فقه الأسرة ومقاصدها.**
- **قدرة المتعلم على استخلاص مقاصد أحكام فقه الأسرة**
- **قدرته على استثمار المقاصد في تقويم المو اقف والسلوك**

بينما حددت ضمن مدخل الاقتداء بصفة هدفين هما:

- **قدرة المتعلم على استجلاء القيم من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ومقاصدها**
- **قدرته على بناء مو اقف منسجمة مع القيم المستخلصة من سيرة النبي صلى الله وفقهها؛ عليه وسلم ومقاصدها وفقهها.**

والملاحظ أنه وعلى الرغم من الصلة الوثيقة لتلك الدروس بالأسرة، فإن الأهداف لم تركز بشكل جلي على القيم الأسرية، وإنما صاغتها صياغة عامة، تسير في اتجاه التركيز على مقاصد الأحكام المتعلقة بالأسرة تعرفا واستنباطا واستثمارا.

وعلى الرغم من أن مقاصد أحكام الأسرة تستبطن بالضرورة القيم الأسرية التي يرنو الإسلام ترسيخها بناء للأسرة على أسس متينة، وضمانا لحفظ كيانها، وتأهيلا لها لأداء أدوارها في التنشئة، إلا أنني أعتقد أنه كان يلزم التنصيص على تلك القيم من باب إبرازها وجعلها مقصودة بالأصالة لا بالتبع.

أما مدخل الاقتداء فقد جاءت أهدافه أيضا عامة بعيدة عن الأجرأة والقابلية للقياس، فعلى الرغم من إبراز مكون القيم في صياغة الأهداف إلا أن تلك القيم المقصودة ليست ذات تحديد دقيق، وأحسب أن درس **الرسول صلى الله عليه وسلم في بيته** قد جاء تتميما لدروس الاستجابة من جهة تقديم نموذج الأسرة المثال، من خلال التركيز على منهج النبي صلى الله عليه وسلم في التعامل مع أهل بيته، وهم زوجاته، وأبناؤه، وأحفاده، وخدمه. وهو درس يشكل مناسبة مهمة للغاية لتقديم حياة الرسول صلى الله عليه وسلم الأسرية في شكل مثال يحتذى، خاصة في زمن يفتقر فيه الناس للمثال الصحيح وتحل ملحه النماذج المشوهة التي تقدمها وسائل التواصل الاجتماعي.

ب- على مستوى المضامين

قدمت وثيقة الإطار المرجعي ضمن الجدول المخصص للمضامين عناوين الدروس ضمن كل مدخل على حدة مرفوقة بعناوين المحاور التي ينبغي مناقشتها مع التلاميذ، وقد حرصت على تقديم ثلاثة محاور لكل

درس. وارتأت الوثيقة أن تعرض مدامين دروس كل مدخل على حدة، ولم تقدمها تماشيا مع التوزيع الزمني للدروس، أحسب ذلك حرصا على بيان الوحدة الموضوعية لدروس كل مدخل، والإشارة إلى الانسجام الأفقي الذي ينبغي أن يطبع التنزيل الديداكتيكي لتلك الدروس.

وفيما يلي عرض للدروس ذات الحمولة القيمية الخاصة بالأسرة، والتي سبق أن بينا أنها تنحصر في دروس مدخل الاستجابة كلها، وفي درس واحد من دروس الاقتداء

المدخل	عنوان الدرس	محتوياته
الاستجابة	▪ **فقه الأسرة: الزواج، الأحكام والمقاصد**	- الأسرة في الإسلام، مفهومها ومكانتها - الزواج تعريفه حكمه وأركانه وشروطه - مقاصد الزواج وغاياته
	▪ **فقه الأسرة الطلاق، الأحكام والمقاصد**	- الطلاق: تعريفه وحكمه وشروطه - أنواع الطلاق والعدة - مقاصد الطلاق وآثاره على الأسرة والمجتمع
	▪ **فقه الأسرة رعاية الأطفال وحقوقهم**	- رعاية الأطفال في الإسلام: المفهوم والخصائص - حقوق الأطفال في الإسلام بين الأسرة والمجتمع - المودة والرحمة والحوار من أسس رعاية الأطفال وحفظ حقوقهم
	▪ **فقه الأسرة: الأسرة نواة المجتمع**	- صلاح الأسرة أساس صلاح المجتمع. - استقرار الأسرة: الشروط والمقومات - تحصين الأسرة من الانحلال والتفكك
الاقتداء	▪ **الرسول صلى الله عليه وسلم في بيته**	- محمد صلى الله عليه وسلم الرسول الإنسان - سمو أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم في معاملة أهل بيته - تجلي إيمان المؤمن وقيمه في معاملته لأهل بيته

ولنا على الجدول أعلى الملاحظات التالية

فيما يتعلق بدروس مدخل الاستجابة يبدو أن ترتيبها يعاني بعض القلق من جهة ضمان الانسجام بين محتوياتها ولعل منطق العرض يفرض أن يقدم الدرس الرابع أولا تعريفا للأسرة وبيانا لشروط ومقومات استقرارها وتأكيدا على وجوب تحصينها من الانحلال والتفكك ثم الانتقال ثانيا إلى السبيل

الشـرعي الذي تنعقد به الأسـرة والذي أكده الدسـتور في الفصـل الثاني والثلاثين منه وهو الزواج الشـرعي ببيان مفهوم الزواج وأحكامه وشـو أركانه وشـروطه ثم تفصـيل أهم مقاصـده والتي لا شـك تصـب كلها في اتجاه القيم الأسـرية أما الدرس الثالث ينبغي تخصـيصـه لوظيفة الأسـرة الأسـاس وهي رعاية الأطفال وضـمان حقوقهم خاصـة الحقوق الواجبة على الأسـرة ثم بالتأكيد على القيم الأسـرية التي تضـمن سـلامة بنيان الأسـرة من جهة وحسـن تنشـئتي الأطفال ورعايتهم من جهة ثانيه من خلال ضـمان الجو المناسـب لذلك.

كما أحسب أن عرض جدول المضامين مكتفيا بإيراد عناوين الدروس وما ضمنها من محاور عمل مبتور في ظل غياب التنصيص على أهداف واضحة من كل درس أو من كل محور مما يدفع للاعتقاد أن المقاربة المعتمدة وإن كانت تدعي إنها مقاربة غير معرفية إلا أن طريقة العرض توحي بخلاف ذلك.

لقد أدى عرض الدروس المقررة بتلك الطريقة إلى ضمور القيم الأسرية المقصودة أساسا بتلك الدروس وجعلها تذوب ضمن أهداف معرفية صرفة.

أما درس الاقتداء فلم يخل هو الآخر من نفس الملاحظ فبينما كان يشكل درسا جيدا يمكن أن يستثمر في إبراز القيم الأسرية التي طبعت الأسرة النبوية من رحمة ومودة وعشرة بالمعروف وغير ذلك إلا أنه أعرض عن ذلك وركز على بعض الأمور الثانوية التي وإن كانت مفيدة إلا أنها لم تسمح بإبراز القيم الأسرية المنشودة.

خلاصة الأمر أن وظيفة المنهاج التي كان ينبغي أن تسير في اتجاه توضيح ما أجمل في المقدمات النظرية التي تتضمنها الوثائق المؤطرة سواء تعلق الأمر بالميثاق أو بالرؤية الاستراتيجية أو بالقانون الإطار غير أن وثيقة منهاج مادة التربية الإسلامية اختارت أن تبقي العام على عمومه وأن تنقل ما تم تسطيره في تلك الوثائق كما هو من غير تدقيق لمضامينه ولا تنزيل لحيثياته.

2) الكتاب المدرسي

يشـكل الكتاب المدرسـي وثيقة مهمة من جهة كونه يقدم نموذجا لتنزيل المنهاج ينبغي أن يراعى فيه أكبر قدر من الانضباط لفلسـفة المنهاج واختياراته. ولأنه تتولى تأليفه لجنة مكونة من أطر تربوية متمرسـة خبرت المجال التربوي واكتسبت خبرة كبيرة تمكنها من حسن التخطيط وحسن التنفيذ على جميع الأصعدة بدءا من النظر الابسـتيمولوجي في المعرفة الشـرعية ومرورا بالنقل الديداكتيكي وانتهاء بتقديم السـيناريو

البيداغوجي الأمثل لتقديم الدروس، ولأن الكتاب المدرسي يخضع لضوابط دفتر التحملات التي تلزم بضرورة مراعاة فلسفة المنهاج بل وتفصل في الضوابط التي ينبغي احترامها في التأليف قصد نيل المصادقة فإن الكتاب المدرسي كان يفترض فيه أن يفصل ما تم إجماله في وثيقة المنهاج وأن يقدم مادة معرفية تجلي قيم المادة وتعكس الثوابت الوطنية خاصة فيما تعلق بالتأكيد على سمو الإسلام على غيره من المرجعيات وأن تقدم نقدا بناء لما يمكن أن يعارض قيمه من الخيارات التي وتسعى بعض الجهات في فرضها داخل المجتمع مستفيدة من عمومية النصوص التشريعية ومن الوثائق المؤثرة للمناهج

غير أن ذلك لم يتم وإنما اكتفي بالتركيز على الجانب المعرفي المغرق في في كثير من الأحيان في التفاصيل الجزئية، بل قد جاءت الكتب المدرسية المعتمدة سواء منها في رحاب التربية الإسلامية أو منار التربية الإسلامية بعيدة حتى عن روح المنهاج نفسه وقدمت الدروس في شكل لم يراع الاختيارات جميعها لا على مستوى القيم ولا على مستوى المضامين ولا على مستوى المقاربات البيداغوجية والديداكتيكية.

بل إن مقارنة بسيطة بين بين الإطار المرجعي ومضامين الكتاب المدرسة يكشف المفارقة الصارخة بين الوثيقتين إن على مستوى المضامين أو على مستوى الأهداف

فعلى سبيل المثال حدد الإطار المرجعي لكل درس ثلاثة محاور كما سبق أن بيناه في النقطة السابقة بينما اكتفى الكتاب المدرس بتقديم الدرس في محورين إثنين فقط ومعلنا عن هدفين لكل درس يخصص لكل هدف محورا

وإذا كان البعض قد يفسر ذلك بصدور الكتاب المدرسي قبل صدور وثيقة المنهاج في محاولة لتلمس عذر للجان التأليف غير أن ذلك في رأيي عذر أقبح من زلة إذ المفروض أن تسبق الوثائق المؤطرة لتأليف الكتاب المدرسي صدور هذا الأخير.

وعلى فرض أن ذلك قد تم فإنه لا يعتبر عذرا لأنه قد توفرت ظروف المراجعة والتصحيح، بل قد صدرت نسخ من الكتب المدرسية كتب عليها طبعة جديدة ومنقحة خلال سنوات متعاقبة بدءا من سنة 2017 غير إنها لم تخضع لمراجعة حقيقية وإنما غيرت فيها بعض الأمور الشكلية الضئيلة جدا التي لا تؤثر في محتوى الكتاب ولا في طريقة عرضه لدروس المادة.

وعوض أن يشكل الكتاب المدرسي وثيقة معينة للأساتذة في فهم فلسفة المنهاج وتقريب وجهات نظرهم وتوحيد آليات اشتغالهم فإنه شكل عامل تشويش عليهم، كما شكل عبئا على أطر التفتيش التي وجدت نفسها أمام تلك المفارقة الصارخة بين وثيقة المنهاج والإطار المرجعي من جهة وبين مضامين الكتاب

المدرسي ومقارباته من جهة ثانية.

وهكذا يمكن أن نصدر حكما عاما فيما يتعلق بمدى حضور القيم الأسرية ضمن دروس مدخل الاستجابة كما يقدمها الكتاب المدرسي مفاده أن عرض تلك القيم والتنصيص عليها كان باهتا جدا سواء تعلق الأمر للوضعيات المقترحة لكشف تمثلات المتعلمين أو للدعامات المقترحة لمساعدة المتعلمين على بناء معارفهم أو على مستوى الخلاصات المقترحة التي أغرقت في المعارف الجزئية ولم تعر جانب القيم كبير اهتمام ففي مقاصد الزواج مثلا تم ذكر أربعة مقاصد هي تلبية الحاجات المتبادلة بين الزوجين ثم تحصين المجتمع وحفظ الأنساب ثم إقامة الأسرة المسلمة وتكسير سواد الأمة ثم بقاع النوع الإنسان. ولم يتطرق الدرس لتعريف الأسرة كما هو محدد في الإطار المرجعي ولا لبيان أهميتها بينما أشار إلى بعض مسالك تحقيق مقاصد الزواج التي تبدو غريبة منها العفة والوفاء والمعاشرة بالمعروف.

وعلى الرغم من أن مسالك التحقيق مقاصد الزواج غير مطلوبة وفق منطوق لمنهاج، وعلى التسليم بأنه يمكن تجاوز ذلك إلا أن ما تم تقديمه ليس هو المراد وإنما السبل الحقيقية لتحقيق مقاصد الزواج والتي تعود إلى ترسيخ القيم الأسرية هي في اعتقادنا أولا العلم بتلك المقاصد من طرف الزوجين ثم حسن الاختيار سعيا لتحقيق تلك المقاصد ثم المعاشرة بالمعروف ثم المسارعة إلى حل المشكلات قبل تفاقمها.

إن دروس مدخل الاستجابة في منهاج التربية الإسلامية السنة الأولى بكالوريا كان ينبغي أن تسير في اتجاه التأكيد على إبراز القيم الأسرية الحقيقية التي على ضوئها ينبغي تأسيس الأسر قصد ضمان قيامها بأدوارها الطلائعية في البناء المجتمعي، خاصة من جهة حفظ خصوصيات المجتمع وتحصينه من الذوبان والانسلاخ وحمايته من الاختراق، باعتبار الأسرة الحصن الذي يقي المجتمع من كل ذلك وهو ما نطقت به الخطب الملكية غير أن وثائق المادة لم تفلح في ذلك كله.

إن المشكلة الكبيرة التي ينبغي أن ينتبه إليها واضعوا منهاج المادة وأحسبهم واعون بذلك تكمن في المرجعيات المتضاربة حدد التناقض على الأقل من جهة المنطلقات وطالما لم تحسم الوثائق المؤطرة للمادة في حقيقة الاحتكام لتلك المرجعيات وفي حدود الاستقاء منها، فإن الحديث عن تجانس القيم وتكاملها في المادة بل مركزيتها أيضا يبقى مطلبا صعب المنال.

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث الإجابة عن قضية جوهرية هي مدى تمكن المنهاج الدراسي لمادة التربية الإسلامية من حل مشكلة تضارب المرجعيات القيمية انطلاقا من قناعة مفادها أن منهاج المادة هو المؤهل بالأصالة لبيان مثل هذه التناقضات والحرص على تقديم مادة قيمية تؤهل المتعلم ليكون مواطنا سويا معتزا بانتمائه لبلده مقدما صورة حسنة للمسلم المتمسك بدينه المنفتح على ثقافة غيره من غير استيلاب، متخذا من الأسرة معينا في ذلك وهو ما كان يفرض على المنهاج أن يولي القيم الأسرية أهمية كبيرة وجب أن تظهر في الوثائق المؤثرة للمنهاج وفي الكتاب المدرسي إن على مستوى المضامين أو على مستوى الأهداف غير أن البحث قد بين أن منهاج مادة التربية الإسلامية بعيد كثيرا عن هذا الهدف بل قد كرس ذلك الاضطراب في النسق القيمي الذي تعاني منه الوثائق التربوية المؤطرة للإصلاح، والتي يسكنها هاجس التوافقات، وتلبية انتظارات مختلف الفئات المتدافعة في المجتمع سعيا للحفاظ على التوازنات وإن كان ذلك على حساب الإضرار لبعض الثوابت على الأقل من جهة عدم وضوحها الوضوح التام الذي يؤهلها لتكون إجرائية.

لقد خلص البحث إلى ضمور القيم الأسرية في المنهاج الدراسي لمادة التربية الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى وثيقة المنهاج أو وثيقة الإطار المرجعي أو الكتاب المدرسي، إذا على الرغم من تخصيص دروس مدخل كامل لفقه الأسرة إلا أن ذلك لم ينفع في بلورة تصور واضح للقيم الأسرية التي ينبغي للمتعلم أن يتمثلها وأن يستدمجها في سلوكه.

وعلى ضوء ذلك فإننا نقترح ما يلي:

تدارك النقص الحاصل في البيان على مستوى وثيقة منهاج مادة التربية الإسلامية بالعمل على إخراج التوجيهات التربوية الكفيلة بتصحيح هذا الخلل.

العمل على تدقيق المرجعيات المؤطرة للقيم عموما وللقيم الأسرية على وجه الخصوص على مستوى وثيقة المنهاج وكذا على مستوى الكتب المدرسية.

تدارك الاضطراب الحاصل على مستوى آليات الاشتغال الديداكتيكي الذي سببه عدم دقة الوثائق المؤثرة للمادة وكذا سوء إخراج الكتاب المدرسي سعيا لتوحيد آليات اشتغال المدرسين.

العمل على مراجعة الكتب المدرسية بالقدر الذي يعكس روح المنهاج ويصحح الاختلالات المرصودة

والله نسأل أن يقيض من يقوم بذلك وأن يهيئ سبله وأن يرفع موانعه، إنه ولي ذلك والقادر عليه والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

قائمة المصادر والمراجع

- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس المتوفى: 395هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ونشر دار الفكر الطبعة الأولى سنة 1979م.
- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري المتوفى: 711هـ نشر دار صادر بيروت الطبعة الثالثة سنة 1414 هـ
- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم لمحمد حسن حسن جبل نشر مكتبة الآداب القاهرة الطبعة الأولى سنة 2010 م.
- JOHN. Laird, The idea of value, 1929
- منظومة القيم محرك السلوك الإنساني عبد الله عبد الرحمن صالح ضمن الكتاب التوثيقي لندوة الإدارة بالقيم المنعقد بمعهد الإدارة العامة بتاريخ 28 29 دجنبر سنة 2003. صفحة 85
- دستور المملكة المغربية
- وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين
- نص وثيقة الرؤية الاستراتيجية
- نص وثيقة القانون الإطار 51.17
- وثيقة منهاج مادة التربية الإسلامية.
- وثيقة الإطار المرجعي للامتحان الوحد الجهوي للسنة الأولى بكالوريا
- الكتاب المدرسي في رحاب التربية الإسلامية الخاص بالسنة الأولى بكالوريا طبعة 2017
- الكتاب المدرسي منار التربية الإسلامية الخاص بالسنة الأولى بكالوريا طبعة 2017